



الاتحاد التعاونى العربى



منظمة العمل العربية

الندوة القومية حول
دور التعاونيات الحد من عمالة الأطفال
(القاهرة ، 8 - 10 / 9 / 2012)

ورقة عمل حول

دور منظمة العمل العربية في
دعم وتعزيز دور الحركة التعاونية العربية

أ. خليل أبو خرمة
مدير إدارة الحماية الاجتماعية
بمنظمة العمل العربية

دور منظمة العمل العربية فى دعم وتعزيز الحركة التعاونية العربية

مقدمة :-

" العالم الجديد هو عالم الأقوياء , الذين يفرضون احترامهم لكى تسمع كلمتهم
وتصان حقوقهم " .. ما هى معايير القوة فى زمن العالم الجديد ؟ ومن هم الأقوياء ؟
وكيف تسمع كلمتهم ؟ وتصان حقوقهم ؟ ! ..

يتميز العالم الجديد بتفرد قوة قطبية أحادية هى الولايات المتحدة الأمريكية
زعيمة العالم الرأسمالى وقائده العسكرى والاقتصادى معا بعد انهيار القوة القطبية
الثانية التى كان يمثلها الاتحاد السوفيتى قبل تفككه إلى مجموعة دول وانهيار المعسكر
الاشتراكى وما كان يمثله من توازن القوى القطبية وانعكاسات سياسة التوازن على
العلاقات الدولية ..

ولم يكن انهيار القوة القطبية الثانية انهيارا عسكريا بل كان انهيارا اقتصاديا ..
وأصبحت القوة الاقتصادية هى الأساس , وتمكنت بفضل نفوذها وقدرتها وتأثيرها
على امتلاك القوة العسكرية التى تمثل اليد المساعدة والأداة القادرة على فرض
سيطرتها ونفوذها ..

فالقوة اليوم هى قوة رأس المال ونفوذها الطاغى سواء على صعيد الدول أو
الشركات أو الأفراد ..

وطريقة فرض احترامهم وإسماع كلمتهم تتم من خلال السيطرة على الإيقاع
الاقتصادى العالمى من خلال ثلوث التحكم (صندوق النقد الدولى - البنك الدولى
للإنشاء والتعمير - منظمة التجارة العالمية) " جات 1994 " والتى بقيامها تم إحكام
السيطرة على الاقتصاد العالمى لخدمة وحماية حقوق الأقوياء وتحول العالم إلى
أسواق مفتوحة بلا حدود ومنافسة غير متكافئة وتراجع دول الحكومات فى العملية
الاقتصادية , وتغليب الجانب الاقتصادى على الجانب الاجتماعى , وزيادة الأغنياء
غنا والفقراء فقرا , وتآكل الطبقات الوسطى التى تشكل صمام الأمان الاجتماعى
وتزايد احتمالات تجدد الصراع الطبقي , ومحاولات منظمة التجارة العالمية , فرض

الشرط الاجتماعى لتحقيق قواعد المنافسة الدولية فى التجارة لصالح الأقوياء الذين يتحكمون فى مقاليد هذه المنظمة التى وقع وثيقة إنشائها العالم الثالث ودخلها مكرها لأن الدول النامية لن تحصل إلا على الفتات حيث أن 80% من التجارة العالمية يخص الدول الصناعية المتقدمة التى كانت موحدة الكلمة فى مفاوضات جولة أورجواى .. فى حين لا يتجاوز نصيب الدول النامية الأعضاء نسبة 12% إلى جانب عدم وحدة الكلمة , وأن من لا ينضم إلى منظمة التجارة العالمية سيفقد التعامل مع 92% من التجارة العالمية ويعيش فى شبه عزلة عنها ..

وفى هذا العالم الجديد ومعايير القوة فيه فإن السبيل الوحيد أمام الأمة العربية لامتلاك القوة التى تمكنها من فرض احترامها وإسماع صوتها وصيانة حقوقها , هو التكامل الاقتصادى وتشكيل كتل اقتصادى عربى على غرار التكتل الاقتصادى الأوروبى , والنافتا , ودول جنوب شرق آسيا , خاصة وأن حجم التجارة البينية للدول العربية لا يتجاوز 21 مليار دولار سنويا أى بنسبة 8% من حجم التجارة الخارجية للدول العربية . كما أن حرية تنقل القوى البشرية ورأس المال العربى بين أقطار الوطن العربى يجب أن لا يبقى مجرد حلم أو أمل بل يجب تجسيده على أرض الواقع وعلى منظمات أصحاب الأعمال والعمال المبادرة للعمل على تحقيق هذا الأمل ..

إن المنافسة التجارية المحمومة التى تسود العالم اليوم بعد دخول اتفاقية الجات 1994 حيز التنفيذ منذ مطلع عام 1995 . والحديث عن المنافسة التجارية العالمية غير المتكافئة ومبدأ المساواة فى تحمل أعباء العمل ليس بالجديد فقد سبق وأثير منذ منتصف القرن التاسع عشر , وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض ..

وبما أن العمل ليس بسلعة كما ورد فى إعلان فيلادلفيا فإنه من الخطأ النظر إلى العنصر البشرى باعتباره العنصر القابل للضغط فى أسعار كلفة الإنتاج وفى المعاملات التجارية الدولية وأن الحقوق الأساسية فى العمل يجب أن تكون مصانة ..

كما أنه من العدل أن لا ينظر للمنافسة التجارية الدولية من جانب الالتزام بالحقوق الأساسية فى العمل فقط بل يجب تحقيق التكافؤ فى المنافسة من خلال تقديم التكنولوجيا المتطورة للدول النامية وتمكينها من الاستفادة من ثورة الاتصالات والمعلومات , والحد من سياسة الإغراق من قبل الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية . ومساهمة الدول الصناعية المتقدمة فى تنمية وتطوير الدول النامية والأخذ

بيدها وتمكينها من القضاء على ثالوث الخطر (الفقر - الجهل - المرض) باعتبار أن
الفقر فى مكان يهدد الرفاه فى كل مكان , وهو ما يتفق مع مبادئ إعلان فيلادلفيا كذلك ..

إن عالم اليوم يحتاج إلى معيار ثابت للحكم فيه على الأمور سواء كان المكلف
بالالتزام دولة صناعية متقدمة أم دولة نامية . فقد أدت سياسة ازدواجية المعايير فى
التعامل إلى انعدام الثقة بالعالم الجديد ... ؟

إن العولمة لا تعنى وحشية النزعة الرأسمالية , بل ظهر - وحتى فى الدول
الرأسمالية والدول المتقدمة صناعيا - ميل كبير لأنسنة العولمة وتهذيبها لخدمة
الأهداف والقيم الإنسانية . وهذا ما ظهر واضحا فى نتائج الانتخابات التى جرت فى
كثير من الدول الأوروبية , إذ حمل الرأى العام لجماهير الناخبين الأحزاب الاشتراكية
للحكم ..

وأمام هذه الصورة لعالم اليوم وتكتلاته الاقتصادية وقيمه الفكرية , أين دورنا
كأمة عربية ؟ ومن أين نبدأ لتحقيق حلم وأمل كل جماهير أمتنا لأخذ الدور اللائق بها
بين أمم الأرض , وهى تملك كل مقومات القوة والوحدة ؟ وأين دور المنظمات
الجماهيرية عمالا وأصحاب عمل فى عصر الديمقراطية وفى زمن المنافسة الدولية
غير المتكافئة حيث يفرض علينا واقع هذه المنافسة أن نكون جميعا فى خندق واحد
دفاعا عن مصالحنا الوطنية والقومية ..

إن التكامل الاقتصادى العربى والسوق العربية المشتركة وحرية تنقل الأيدى
العاملة ورأس المال العربى بين البلدان العربية هو الحماية والضمان للمصالح القومية
فى وجه المنافسة الدولية ..

* * *

العمل التعاونى والتنمية

أهمية العمل التعاونى :

- 1- الحركة التعاونية ليست مهمة فقط بالنسبة للدول النامية وإنما هى مهمة للدول المتقدمة كذلك , كونها تقوم بإحداث التوازن فى الاقتصاد داخل كل دولة ..
- 2- التعاون أسلوب حياة وأسلوب عمل , والمنظمات التعاونية مسؤولة عن التنمية ببعديها الاقتصادى والاجتماعى , إنها تحقق التنمية المتوازنة وهدفها أولا وأخيرا الإنسان هدف التنمية وصانعها ..
- 3- التعاونيات تشكل خط الدفاع الأمامى للفقراء وذوى الدخل المحدود فى التعامل مع آليات السوق وما يترتب عليها من نتائج ..
- 4- التعاون يقوم على الاعتماد على الذات والعون المتبادل بين الأعضاء من خلال تجميع الجهود وثروات الأفراد أعضاء المنظمة التعاونية لتعظيم الانتفاع بها وزيادة قدراتهم من أجل تحقيق وحماية مصالحهم ..
- 5- التعاون تجمع أفراد لا تجمع أموال .. بهذا فهو يستوعب الأغنياء والفقراء معا وعلى قدم المساواة بين الجميع ..
- 6- التعاون ولد فى ظل النظام الرأسمالى لمواجهة الاستغلال , ونما وازداد قوة فى ظل النظام الاشتراكى لقدرة النظام التعاونى على :
 - تجميع الجهود والثروات فى وحدات اقتصادية أكبر حجما وأكثر كفاءة .
 - ينقل الأفراد من العمل الفردى إلى العمل المشترك .
 - قدرته على تحمل جزء من أعباء التنمية خاصة الخدمات الاجتماعية .
- 7- التعاون قد يكون استجابة فطرية تشهدها الجماعات الإنسانية عند الحاجة أو فى ظروف معينة سواء كانت مجتمعات بدائية أو متحضرة . وقد يكون تنظيما له أهداف وتحكمه مبادئ ويقوم استجابة لإرادة واعية لمجموعة من أفراد المجتمع لتوسيع إمكانياتهم وزيادة قدراتهم المحدودة وتجميعها للوفاء باحتياجاتهم اعتمادا على أنفسهم .

8- الديانات السماوية جميعها تحت على التعاون , ونجد فى الريف العربى الكثير من التعاون فى مناسبات متعددة مثل الزواج , التعليم , البناء , جنى المحاصيل الموسمية ..

9- فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة , تعتبر الصناعات الحرفية من بين الصناعات ذات الأولوية التى تلقى قبولا فى السوق العالمية وتسهم إيجابيا فى مجال التصدير والحصول على العمل الصعبة , ولذلك تزداد أهمية العمل التعاونى ..

* * *

دور التعاونيات فى التنمية

يمكن للتعاونيات أن تؤدى دورا كبيرا بصور متعددة لتحقيق أهداف برامج التنمية , والمتمثلة فى :

- النمو الاقتصادى : من خلال زيادة الثروة المادية وارتفاع الدخل والنتائج القومية الإجمالية مما ينعكس على المجتمع بالخير والرفاه ..
- التطور الاجتماعى : من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان وغيرها من الحاجات الأساسية للمواطن ..
- خلق البيئة الملائمة لنمو الهياكل الاقتصادية فى الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بما يسهم فى تحقيق العدالة فى توزيع الناتج والمشاركة فى الثروة وصنع القرار ..
- تعزيز الديمقراطية والحرية وتعميق الانتماء الوطنى وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية فى إطار من المبادئ الديمقراطية ..
- تحقيق الطابع الإنسانى للتنمية - من خلال تسخير عناصر التنمية بمختلف آلياتها لخدمة الإنسان باعتباره هدف التنمية أولا وأخيرا ..

- ضمان مستقبل الأجيال القادمة بالحفاظ على البعد البيئي وضمان استدامة وعدم استنفاد موارد المجتمع ..

- والعمل التعاوني يحقق هذه الأهداف نظرا للمبادئ التي يقوم عليها والأهداف التي يسعى لتحقيقها , ومن أهمها :

- الاعتماد على الذات ومساعدة النفس .
- المسؤولية التضامنية والعمل المشترك .
- تلبية حاجات الأعضاء الأساسية .
- المساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع المحلي .
- التنمية البشرية من خلال التدريب وإعادة التأهيل .
- التوعية والممارسة الاقتصادية الناجحة لاستمرارية النشاط التعاوني .
- حرية العضوية والرقابة الديمقراطية .
- تجميع الثروات الصغيرة والمبعثرة في كتل اقتصادية محلي قادر على المساهمة في خلق فرص العمل وزيادة الناتج وتوسيع طاقة السوق نتيجة زيادة الدخل وزيادة الإنتاج ..
- توظيف الروح التعاونية التي يتميز بها الفلاحين (أبناء الريف) لتحقيق التنمية الزراعية , وحل مشكلة الإسكان , وتوزيع السلع في المناطق النائية وإدخال الحضارة المدنية للريف , والحد من هجرة أبناء الريف للمدن , والحد من أزمة السكن والمواصلات في المدن الرئيسية خاصة العواصم .
- حل مشكلة بعض الشرائح الاجتماعية وتسهيل إدماجهم في المجتمع مثل فئة الشباب والمرأة والمعاقين ..
- إيجاد الملاذ الآمن للنشطاء النقابيين الذين يتعرضون للفصل من العمل بسبب نشاطهم النقابي من خلال الجمعيات التعاونية الإنتاجية والحرفية ..
- تحقيق التطور الاجتماعي والثقافي والرياضي من خلال الأنشطة التي تقدمها التنظيمات التعاونية خاصة وأنها تنتشر في جميع المناطق الحضرية والريفية ..

- وتستطيع التعاونيات إحداث تغييرات هيكلية فى المجتمع تبرز بشكل واضح فى الصور التالية :

- تكوين وحدات إنتاجية كبيرة من خلال تجميع الوحدات الإنتاجية الصغيرة مما يمكنها من العمل بقدرة أكبر وفاعلية أكثر فى تحقيق احتياجات الأعضاء ومواجهة الاحتكار والاستغلال فى أسواق السلع الأولية أو الوسيطة أو النهائية ..
- إنشاء وحدات اقتصادية جديدة تمكن صغار المنتجين والحرفيين من استخدام أساليب وأدوات إنتاجية جديدة ليس باستطاعة الشخص بمفرده الحصول عليها .
- إنشاء وحدات اقتصادية قادرة على تجميع الإمكانيات التمويلية لصغار المنتجين والحرفيين وازدياد التعامل مع المصارف التجارية وزيادة سرعة حركة النقود ..
- إنشاء بنى اقتصادية ضخمة هو البنى التعاونى بشكله الهرمى بدءا بالجمعيات التعاونية وانتهاء بالاتحاد التعاونى العام .

أنواع التعاونيات :

- **التعاونيات الزراعية :** وتتولى عمليات توريد وسائل الإنتاج اللازمة لأعضائها , وخدمات التمويل , والتسليف والإرشاد والتأمين والتسويق ..
- **التعاونيات الحرفية والإنتاجية :** توفر مستلزمات الإنتاج بأفضل سعر وبأسلوب الشراء الجماعى , وتهيئة الظروف الإنتاجية الجيدة وتسويق المنتجات ..
- **التعاونيات الاستهلاكية :** توفير احتياجات الأعضاء من السلع الأفضل وبسعر أقل من سعر السوق (الشراء الجماعى) ومكافحة الاستغلال والارتفاع غير المبرر فى الأسعار من خلال التوعية واتخاذ المواقف الجماعية لمحاربة الاحتكار ..
- **التعاونيات الإسكانية :** بتوفير المساكن المناسبة منخفضة التكلفة لذوى الدخل المحدودة , وتوفير عامل الاستقرار النفسى وخلق المواطن الصالح , وبذلك تساهم فى تنمية وتطور المجتمع ..

- **التعاونيات الخدمية** : مثل التعاونيات المدرسية , والصحية , والسياحية , والنقل , والمواصلات , ورعاية المسنين والمعاقين , والتنمية الريفية المتكاملة , والتعاونيات متعددة الوظائف والأهداف ..
- **تعاونيات الإذخار والإقراض** : تجميع المدخرات الصغيرة ومنح القروض للأعضاء بفوائد منخفضة ..

نماذج ناجحة للتعاونيات فى العالم :

- دور الحركة التعاونية فى النهوض بالريف اليابانى لمواكبة التطور الاقتصادى الذى حققته اليابان ..
- دور الحركة التعاونية فى توزيع القوة الكهربائية فى إضاءة الريف الأمريكى , وإنشاء التعاونيات فى جميع فروع الاقتصاد الأمريكى ..
- دور التعاونيات فى الهند فى إنتاج 50% من السكر الهندى .
- دور الحركة التعاونية فى مجال السياحة وامتلاك أفضل أنظمة السفر والرحلات فى رومانيا .
- التعاونيات فى فرنسا تمثل ثانى أكبر تعامل مع النظم الإئتمانية البنكية فى العالم ..
- دور التعاونيات فى إنشاء 75% من المساكن الحديثة فى المدن البولندية ..
- دور التعاونيات فى امتلاك أكبر مصنع للثلاجات فى أسبانيا ..
- دور التعاونيات فى السويد بامتلاكها مصفاة بترول تمد الأسواق السويدية بـ 20% من احتياجاته البترولية ..
- دور التعاونيات فى الدول الاسكندنافية بتزويد 90% من السلع الزراعية ..
- دور التعاونيات فى ماليزيا التى تمتلك أكبر أنظمة التأمين فى العالم ..
- دور التعاونيات فى كندا بمجال الإئتمان وتداول 75% من القمح والحبوب الأخرى فى الأسواق التعاونية ..

وهناك مظاهر متعددة لنجاح التعاونيات فى الدول العربية سواء فى المجال الزراعى أو الحرفى الإنتاجى , والإسكان والخدمات المختلفة والمؤشرات الرقمية

تدعو للتفاؤل باتساع مساحة النشاط التعاونى وازدياد دوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ..

دور التعاونيات فى مواجهة الخصخصة وإعادة الهيكلة الاقتصادية :

إن دور التعاونيات التى تشكل خط الدفاع الأول للفقراء , وتحقيق التوازن فى التنمية الاقتصادية , يمكنها من لعب دور هام فى التعامل مع آثار برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة والتنشيط الاقتصادى من خلال :

- توفير البيئة المناسبة لنمو وازدهار الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة خاصة لصغار المستثمرين وأصحاب المهن والحرفيين وصغار المنتجين حيث يوفر النظام التعاونى لهذه الفئات والشرائح الاجتماعية الأمان ضد المخاطر ويحفظ لهم رؤوس أموالهم وينظم لهم مجال الإنتاج والتمويل والتسويق وغيرها من الاحتياجات .
- يجمع المدخرات المبعثرة والصغيرة وتوظيفها لخدمة الأعضاء , إن المشروعات التعاونية هى فرص عمل جديدة فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى .
- تحقيق زيادة فى الدخول للأعضاء - من خلال خفض تكاليف الإنتاج والتوريد والتسويق , ومستوى أفضل للأسعار , وقدرة أكبر على التصدير والمنافسة فى الأسواق وزيادة الموارد من النقد الأجنبى , وبذلك يحقق قدرة أكبر على التعامل مع برامج التكيف الهيكلى .
- الإحلال محل الدولة فى ملكية الأصول الخاضعة للخصخصة , من خلال جمعيات تعاونية للعمال تتولى شراء هذه الأصول وإدارتها لصالح العمال وحمايتهم من الفصل والوقوع فى أحضان البطالة . وهذا الشكل من التعاونيات يؤدى إلى زيادة الإنتاج وخلق الجديد من فرص العمل عندما يجمع العمال بين الوظيفة وملكية رأس المال والمشاركة فى الإدارة وصنع القرار .
- دعم وتطوير أنشطة القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد - حيث يبرز دور التعاونيات الإنتمانية والادخار فى التوسط بين أعضائها والمؤسسات المصرفية مما يسهل القروض لتسيير المشروعات الإنتاجية ويخفض التكاليف ويضمن استمرارية العمل .

- قدرة التعاونيات على تنفيذ برامج التنمية البشرية , من تدريب وإعادة تأهيل والاستفادة من دعم الحكومات وبرامج الدعم الدولية , إذ يكون التعامل مع منظمات تعاونية لها شخصيتها الاعتبارية , مما يسهل الحصول على أعمال جديدة نتيجة الارتقاء بمستويات التعليم والتدريب المهني القادر على المواءمة مع احتياجات أسواق العمل .

- دعم مشاريع تشغيل الشباب لمواجهة البطالة من خلال توفير التسهيلات الائتمانية وضمانات القروض وخفض كلفة الإنتاج وتسهيل التسويق حيث تستطيع التعاونيات من خلال انتشارها الواسع تحقيق هذه الضمانات وتوحيد جهود المستفيدين من برامج دعم وتشغيل الشباب وتوفير الأمان لهم والقدرة على الوفاء بالتزاماتهم فى تسديد القروض . إذ تشكل كلفة فرص العمل فى القطاع التعاونى 70% مقارنة بالقطاعات غير التعاونية .

- دعم برامج التشغيل الذاتى (برامج الأسر المنتجة) من خلال توفير خامات الإنتاج والنقل والتسويق , بأفضل الأسعار , وتنسيق الإنتاج منعا للمضاربة أو المزاحمة , وإقامة المعارض , والتدريب لرفع جودة المنتج .

دور الحكومات فى دعم التعاونيات :

نظرا للدور الكبير الذى تقوم به الحركة التعاونية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة خاصة فى زمن العولمة وبرامج إعادة الهيكلة والخصخصة فإن الواجب يحتم على الحكومات تقديم العون للتعاونيات دون الإخلال بالصفة المميزة لها والمبادئ التى قامت عليها وفى مقدمتها الاعتماد على الذات , فإن الحكومة مطالبة بـ :

- سن التشريع التعاونى الملائم الذى يراعى طبيعة التعاونيات وخصائصها والفهم السليم لرسالتها والمبادئ التى قامت عليها .

- الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب فى بداية تكوين التعاونيات ولمدة محددة من الزمن لمساعدة التعاونيات على الصمود والاستمرارية وتحقيق النجاح , ودعم التعاونيات الضعيفة حتى تقوى ويشتد عودها وتحافظ على بقائها واستمرار نشاطها .

- عدم الإشراف فى الرقابة والتشدد فى الإشراف على التعاونيات حتى لا يحد من نشاطها وتقتل روح الإبداع لدى أعضائها .
- استفادة التعاونيات من خدمات التعليم والتدريب والبحوث والإرشاد والإحصاءات والبيانات التى تساعد على العمل برؤيا واضحة وبرامج ناجحة .
- خلق البيئة الملائمة التى تساعد على نمو وتطور وازدهار الحركة التعاونية , مثل توفير البنى التحتية الأساسية فى الريف من طرق وشبكات الري وتقديم المدخلات الزراعية والإرشاد الزراعى .
- إشراك التعاونيات فى رسم السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية .
- مساعدة التعاونيات لملء الفراغ الناجم عن تقليص دور القطاع العام ومؤسساته .

* * *

اهتمامات منظمة العمل العربية بالحركة التعاونية

اهتمت منظمة العمل العربية منذ تأسيسها بالتعاونيات , فقد نص دستورها على أن من أهدافها القيام بالدراسات والبحوث فى مجال التعاونيات .

ومع ذلك , فإن مجرد القيام بالدراسات والبحوث فى هذا الحقل الحيوى - رغم أهميته - لا يلبي فى الوقت الراهن طموحات منظمة العمل العربية أو الأطراف المكونة لها , حيث أن موضوع " التعاون والتعاونيات " يتجاوز نطاق المسائل التى تهم العمال وحدهم , لأنه يحظى باهتمام فئات جماهيرية عريضة وخاصة الشرائح الاجتماعية الأكثر احتياجا , بالرغم من أن القوى العاملة هى أكثر الفئات الشعبية تحمسا واستفادة من ثمار التعاونيات .

وتعد منظمة العمل العربية , من واقع تكوينها الثلاثى , من بين أكثر المنظمات القومية استعدادا وتأهيلا للقيام بدور ريادى فى الجهود الرسمية والشعبية المبذولة من أجل النهوض وإطلاق طاقات الحركة التعاونية العربية بمختلف أنواعها وصورها , باعتبارها وسيلة لتحسين ظروف وأوضاع الإنسان العربى من ناحية , وكمحفز ومؤثر فاعل فى عملية التنمية الشاملة فى الوطن العربى من ناحية أخرى .

من هذا المنطلق والفهم السليم أولت منظمة العمل العربية وأجهزتها عناية متقدمة فى نشاطها فى المجال التعاونى منذ عام 1975 .

وتنفيذا لذلك تم عقد أول ندوة عربية للتعاونيات العمالية فى الوطن العربى عام 1976 فى مقديشو , قدمت خلالها البحوث والدراسات المعمقة , وجرى تبادل الحوار والرأى والمناقشات بين نخبة من أهل الفكر والتجربة من التعاونيين العرب , سعيا من أجل تطوير الحركة التعاونية العربية , والارتقاء بها كى تضطلع بدورها الطبيعى والطليعى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية .

وعالجت توصيات هذه الندوة مسائل التخطيط والتعليم والتدريب التعاونى , وتطرقت لمشاكل الإسكان والتعاون الاستهلاكى والحرفى . وأكدت الندوة على أهمية إشراك المرأة العربية فى النشاطات التعاونية المختلفة , كما أبرزت الندوة دور التعاونيات المدرسية لنشر مبادئ وقيم التعاون والتدريب المبكر على العمل التعاونى .

وشددت توصيات الندوة على أهمية إنشاء " الاتحاد التعاونى العربى العام " وضرورة النظر فى إمكانية إنشاء " مصرف تعاونى عربى " للمساهمة فى تمويل المشاريع التعاونية فى الوطن العربى , والدعوة إلى إقامة جسور من التعاون وتبادل الخبرات بين الحركة التعاونية العربية والحركة التعاونية العالمية .

ولم تتوقف جهود منظمة العمل العربية عند عقد ندوة واحدة , بل سرعان ما نظمت ندوة متخصصة حول " التعاونيات العمالية ودورها فى تطوير الصناعات الصغرى والريفية فى الوطن العربى " فى عام 1978 فى الخرطوم . ومن بين ما أوصت به هذه الندوة " أن يتم وضع خطة عمل لنشر التعاون الإنتاجى الصناعى فى الحضر وفى الريف العربى , ووضع دليل عمل لأنواع الجمعيات التعاونية المتخصصة وفروع الصناعات فى الجمعيات الاستهلاكية وجمعيات البناء والجمعيات الزراعية وجمعيات الخدمات ليكون مرجعا للتطبيق عند تكوينها , وفى تنظيمها وإدارتها وتمويلها " . ودعت الندوة كذلك إلى تكوين " الاتحاد التعاونى للحرفيين " ليختص بأعمال الدعوة والتدريب ووضع وتحديد النظم المحاسبية ونظم التكاليف الصناعية والرقابة والتفتيش , وإدارة مراكز التدريب المهنى , وإقامة المشروعات الاجتماعية للحرفيين التعاونيين , وإنشاء صناديق تعويضات خاصة بهم.

وفى متابعة جهود تقصى مشاكل التعاونيات فى الوطن العربى نظمت منظمة العمل العربية ندوة خاصة حول " التعاون السكنى وظروف وطبيعة الإسكان التعاونى فى الوطن العربى " فى دمشق عام 1980 , فى ضوء الصعوبات التى تواجهها الأقطار العربية نتيجة تفاقم الهجرة من الريف إلى المدن بسبب حركة التصنيع وتزايد عدد العمال الذين يقطنون المدن , وسبل الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة فى هذا المجال الحيوى للعمال .

ومن بين ما أوصت به هذه الندوة المتخصصة الدعوة إلى وضع خطة عامة للجمعيات التعاونية الإسكانية فى كل قطر عربى , بما ينسجم مع خطة الدولة فى مجال القطاع السكانى , وتوحيد الجهات الرسمية المشرفة على التعاون بجميع فروع وأنواعه فى جهاز رسمى واحد , يكون من مهامه التنسيق بين الجمعيات التعاونية الإسكانية والاستهلاكية والإنتاجية بما يحقق التكامل بين أنشطة الجمعيات التعاونية المختلفة بالتعاون مع الاتحاد العام .

كما دعت الندوة إلى تنمية الوعى التعاونى لدى المواطنين العرب , والعمل على إنشاء مصرف تعاونى للإسكان فى كل قطر عربى تمهيدا لقيام مصرف تعاونى عربى للإسكان , والدعوة كذلك إلى سرعة قيام اتحاد تعاونى للإسكان فى الأقطار العربية كى يكون نواة للاتحاد التعاونى الإسكانى العربى . كذلك دعت الندوة إلى اعتماد توصية عربية - فى إطار معايير العمل العربية - بشأن التعاونيات الإسكانية العمالية .

ولابد من الإشارة والتأكيد على أن إبراز أهم التوصيات الصادرة عن الندوات المتخصصة المشار إليها يهدف إلى التأكيد على أن غالبية هذه التوصيات لاتزال تكتسب الأهمية وتتميز بحيويتها وتوائمها مع متطلبات المرحلة الراهنة , مما يجعلها صالحة أن تكون خطة عمل جديرة بالمتابعة والرعاية والاهتمام على الصعيد الوطنى والقومى .

كما أن جهود منظمة العمل العربية لم تقتصر على إعداد البحوث والدراسات وتنظيم الندوات المتخصصة , بل إن المنظمة تتفهم أهمية ودور التعاون التقنى للمنظمة من أجل إعداد الأطر القيادية الكفؤة من التعاونيين التى ستنزل إلى ميدان الواقع , وستأخذ على كاهلها تنفيذ رسالة التعاون والتعاونيات . ونشير بوجه خاص إلى الحلقات الدراسية والدورات التثقيفية المكثفة للارتقاء بالعمل والفكر التعاونى

تعززها زيارات ميدانية لتبادل التجارب والاستفادة من النجاحات التي حققتها الحركة التعاونية العربية والعالمية .

وبمناسبة مرور (150) عاما على نشأة الحركة التعاونية العالمية , خصص تقرير المدير العام الذي عرض على مؤتمر العمل العربي فى دورته الثانية والعشرين (الإسكندرية , أبريل / نيسان 1995) للتعاونيات والتنمية , و صدر عنه التوصيات التالية :

- تعزيز الجهود وتوحيدها كى ترى التوصيات الصادرة عن الندوات المتخصصة فى مجال التعاون النور والتطبيق , لاحتفاظها بحيويتها وأهميتها رغم مرور الزمن . كما أثبتت التجربة العملية الحاجة إلى تنفيذها . وكذلك التوصيات التى أقرتها العديد من المؤتمرات والندوات فى إطار العمل العربى المشترك , وعلى الصعيدين الإقليمى والدولى .
- تحديث التشريعات التعاونية , وتحفيز وتعزيز الحركة التعاونية , ومراجعة أوضاعها التنظيمية لجعلها أكثر ديمقراطية وقدرة على دفع دماء جديدة فى شرايينها وتفعيل دورها فى التنمية الشاملة .
- تطوير أساليب عمل التعاونيات العربية وبرامجها , لمواجهة المتغيرات , ذلك لأنه ليس بوسع الوسائل التقليدية أن توفر لها الأدوات الجادة لتجاوز هذه التحديات المفروضة عليها .
- تأمين الحلول لمشاكل التمويل وضعف الإمكانيات المالية بإنشاء البنوك التعاونية ومؤسسات الخدمة التعاونية على المستويات المركزية القطرية لمساعدة التعاونيات على القيام بمهامها .
- توفير قاعدة معلومات عن التعاونيات والأنشطة التعاونية , والاهتمام بإيجاد نظام لتدقيق المعلومات والبيانات بشكل منظم .
- توسيع نشر وإشاعة الثقافة التعاونية من خلال جهد تعليمى تربوى جاد ليس فقط بين الأفراد التعاونيين والمتعاملين مع التعاونيات وأوساط العاملين الحكوميين المكلفين بالإشراف والتعامل مع التنظيمات التعاونية , وإنما مع أوسع قاعدة ممكنة من الجماهير .
- توحيد المصطلحات القانونية التعاونية , والعمل على تحقيق تماثل التشريعات التعاونية العربية كلما أمكن ذلك .

- تعزيز تبادل المعلومات والخبرات والتجارب والمنح الدراسية فيما بين البلدان العربية , من أجل زيادة فرص التنسيق والتكامل العربى .
- تكثيف الاهتمام بالتدريب والتثقيف التعاونى توحيدا للمفاهيم وتقريبا للأفكار وتوفيرا للكوادر المؤهلة والمدربة , والتي يعتبر العجز فيها من أهم المشاكل التي تواجه التعاونيات العربية , وفى هذا المجال ينبغى المسارعة بإقامة المعهد التعاونى العربى .
- تقوية ودعم الاتحادات القطرية ومساعدتها على تكوين هيكلها التعاونية وتشكيل اتحاداتها الوطنية .
- تخصيص يوم فى كل سنة للاحتفال عربيا بيوم التعاون والتعاونيات .
- تحديد عقد عربى يخصص لتنظيم جهود التعاونيين , وزيادة التعريف بدورهم على الصعيد القومى والوطنى لتعميق الروح التعاونية فى الوطن العربى .
- توجيه وسائل الإعلام العربية , مسموعة ومقروءة , نحو مزيد من الاهتمام , وإيلاء عناية أكبر لمسائل الحركة التعاونية , والتوعية بطبيعة ورسالة التعاونيات وقيمها , والتنويه بأوجه نجاحات المنهج التعاونى وبدور التعاونيات الإيجابية والمحتتمل فى الإسهام فى جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية , وبدور التعاون الصحيح فى إرساء أسس العدل الاجتماعى والاقتصادى .
- تكوين إطار حكومى عربى , وعلى سبيل المثال (مؤتمر وزارى عربى للمعنيين بالتعاون) وعقد دورات منتظمة على فترات متقاربة (كل ثلاث أو أربع سنوات مثلا) تكون مهمته وضع ومتابعة تنفيذ استراتيجىة عربية لتنمية الحركة التعاونية العربية وتطورها .
- تمكين أطراف الحركة التعاونية العربية من التوسع فى عقد الندوات واللقاءات وإبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين المنظمات التعاونية فى الأقطار العربية .
- تأسيس المؤسسة التعاونية العربية - البنك التعاونى العربى - ومؤسسات الخدمات التعاونية العربية بهدف دعم الأنشطة المشتركة بين التعاونيات القطرية والتشجيع على قيامها , وذلك بجانب دعم الحركات التعاونية التى تعاني من مشاكل تمويلية فى بعض الأقطار العربية .

المراجع

- تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية (المؤتمر الثاني والعشرون) .
- مجموعة ندوات وأوراق عمل حول " التعاونيات والتنمية " .



خليل
ط/ محمد